



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (4)

هجرة العقول من قطاع غزة: التأثيرات والحلول الممكنة

حزيران 2019

تعرض قطاع غزة منذ عام 2005 الى سلسلة من الصدمات السياسية والاقتصادية أدت في محصلتها إلى تفاقم الأوضاع المعيشية والإنسانية فيه فوصلت إلى مستويات متدنية غير مسبوقة. فبحسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وصل معدل البطالة عام 2018 الى 52% وتجاوزت نسبة الفقر أكثر من نصف الأسر. كما أشارت الأونروا في أحد تقاريرها المنشورة عام 2012<sup>1</sup> إلى وصول قطاع غزة الى "أوضاع كارثية" في ظل نقص الكهرباء وتلوث المياه وتراجع الخدمات الأساسية بحيث أن قطاع غزة سيصبح غير صالح للحياة في العام 2020. وقد فاقم الحصار الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني المستمر من تأثير هذه التحديات الجسام مما جعل الهجرة أحد الحلول المطروحة أمام شريحة واسعة من المواطنين للهروب باتجاه ظروف معيشية أفضل. وفي نهاية عام 2018 فتحت السلطات المصرية معبر رفح بشكل كامل ولعدة أشهر، مما أتاح الفرصة أمام الآلاف للسفر استغلها الكثيرون للهجرة الى الخارج. وتضم هذه الشريحة أعداداً من ذوي الكفاءات وحملة الشهادات الجامعية، ما يمكن وصفه بهجرة العقول.

تقدم هذه الورقة فيما يلي عرضاً أكثر تفصيلاً عن تطور هجرة العقول من قطاع غزة كأساس للنقاش في لقاء الطاولة المستديرة الذي يعقده "ماس" بهدف استكشاف تأثير هجرة العقول على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة خاصة واقتراح سبل التعامل معها في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي والانقسام الداخلي. ولابد من الإشارة هنا الى شح المعلومات التفصيلية حول خصائص الذين هاجروا وكذلك عدم وجود دراسات موثقة حول التأثيرات الفعلية أو المتوقعة. لذا سيعتمد النقاش في الجلسة إلى حد كبير على خبرات واطلاع المعقبين على مسألة هجرة العقول من قطاع غزة.

شهد عام 2005 انسحاباً لقوات الاحتلال وإزالة للمستعمرات الإسرائيلية داخل قطاع غزة في خطوة أحادية الجانب لم يتم تنسيقها مع السلطة الوطنية الفلسطينية. وتلا ذلك عقد الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 وفوز حركة حماس بغالبية مقاعد المجلس التشريعي وتشكيلها للحكومة الفلسطينية العاشرة. أسست هذه الأحداث الى تفاقم الخلافات السياسية بين حركتي فتح وحماس والتي أدت إلى الانقسام الداخلي عام 2007 بعد سيطرة حركة حماس عسكرياً على قطاع غزة. ومنذ ذلك الحين فرضت إسرائيل حصاراً مشدداً على حركة الأفراد والبضائع من وإلى قطاع غزة. وقد سبق هذه القيود منع عمال قطاع غزة من الوصول لسوق العمل الإسرائيلي، عقب اندلاع الانتفاضة الثانية نهاية عام 2000، والذي كان يشغل حوالي 16% من القوى العاملة.<sup>2</sup> ساهمت هذه الأوضاع بتزدي الظروف الاقتصادية في قطاع غزة بشكل كبير مما أدى الى دخول الاقتصاد في قطاع غزة حالة ركود. فبدأ الناتج المحلي الإجمالي بالانكماش ورافق ذلك ارتفاع في معدل البطالة بشكل مضطرب بينما بقي وضع البطالة في الضفة الغربية مستقراً (حوالي 18%) (أنظر شكل 1 و 2 في الملحق).

وفي عام 2008، شنت إسرائيل أولى حروبها الثلاث الأخيرة على قطاع غزة (2008، 2012، و2014). وقد أتت هذه الحروب على البنية التحتية الاقتصادية من خلال تدمير آلاف المنشآت الاقتصادية وتخريب الأراضي الزراعية وهدم آلاف البيوت إضافة إلى قتل وجرح عشرات الآلاف من المدنيين. كما دمرت، على نطاق واسع، منشآت الخدمات الأساسية وفي مقدمتها شبكات الكهرباء. كما أغلقت السلطات المصرية عام 2014 أنفاق تهريب البضائع من الأسواق المصرية والتي كانت قد شكلت حلاً جزئياً للتعامل مع الحصار الإسرائيلي. أدت هذه الصدمات وما تلاها من استمرار الانقسام الى تزداد الظروف الاقتصادية والإنسانية بشكل مضاعف.

<sup>1</sup> <https://www.unrwa.org/newsroom/press-releases/gaza-2020-liveable-place>

<sup>2</sup> تعرضت الضفة الغربية أيضاً الى نفس قيود الدخول الى سوق العمل الإسرائيلي خلال الانتفاضة الثانية. لكن هذه القيود خففت بشكل تدريجي عقب انتهاء الانتفاضة.

دفعت هذه الظروف المأساوية شريحة واسعة من المواطنين إلى التفكير بالهجرة للهروب منها. يشير مسح الشباب الفلسطيني 2015، الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن نسبة الراغبين في الهجرة من الشباب في قطاع غزة قد بلغت 37%، مقابل 15% في الضفة الغربية. وبين استطلاع حديث، نفذته جامعة الأقصى بغزة خلال شهري آذار ونيسان 2019، نسبة الراغبين في الهجرة. فقد أفاد 51% من المواطنين الذين تزيد أعمارهم على 18 عاماً في قطاع غزة استعدادهم للهجرة حال أتاحت لهم الفرصة. وكان العامل الاقتصادي هو السبب الأساسي للهجرة بحسب رأي 83% من المبحوثين.

بدأت مسألة هجرة الغزيين بالبروز في شهر تشرين الثاني من عام 2017 بعد أن فتحت السلطات المصرية معبر رفح مؤقتاً وبشكل كامل بعد تضيق الحركة عبره وفتحه استثنائياً بشكل انتقائي طوال العقد الماضي. فقد شكل هذه المعبر طوال هذه الفترة المدخل إلى باقي العالم في ظل تشديد الحصار الإسرائيلي ومنع عبور المواطنين من خلال المعابر التي تسيطر عليها إسرائيل إلا للحالات الإنسانية وعلى نطاق ضيق أو من خلال استصدار تصاريح استثنائية. مكن فتح معبر رفح، في تلك الفترة، آلاف المواطنين من قطاع غزة من مغادرة القطاع ورأى العديد منهم فرصة في ذلك للهجرة قد لا تتكرر حال إعادة إغلاق المعبر.

لا تتوفر حالياً بيانات رسمية منشورة حول أعداد المغادرين والمهاجرين، إلا أن بيانات صدرت عن منظمات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة تفيد بمغادرة حوالي 61 ألف مواطن عام 2018، عاد منهم حوالي 37 ألف<sup>3</sup>. كما تغيب أي بيانات رسمية عن الخصائص الديمغرافية أو عن طبيعة مهن الذين لم يعودوا. إلا أن تقارير محلية وصحفية تفيد بهجرة أعداد من أصحاب الكفاءات، وخصوصاً في القطاع الصحي من مختلف التخصصات الدقيقة<sup>4</sup>. كما غادر عدد غير معلوم من كفاءات القطاع التعليمي ورجال الأعمال. فهذه الفئة، على عكس غالبية المواطنين في قطاع غزة، تملك القدرة المالية على تحمل أعباء السفر والتوجه غالباً نحو تركيا ودول غرب أوروبا بحثاً عن فرص حياة أفضل.

ومع عودة السلطات المصرية إلى إغلاق معبر رفح، تراجعت أعداد المغادرين إلى مستوياتها السابقة المحدودة. لكن استمرار الظروف الكارثية في قطاع غزة قد يؤدي إلى تفاقم وتيرة هجرة العقول في المستقبل إذا ما أُتاحت الفرصة. تطرح هذه المسألة العديد من التحديات وعلى رأسها المساس بالخدمات الأساسية في القطاع الصحي بسبب النقص في الكفاءات الصحية وقطاعات أخرى كالتعليم والأعمال. عطفاً على ما سبق من شرح مقتضب للأسباب المرتبطة بمسألة هجرة العقول، نطرح فيما يلي سؤالين على المعقبين وعلى الحضور في جلسة الطاولة المستديرة:

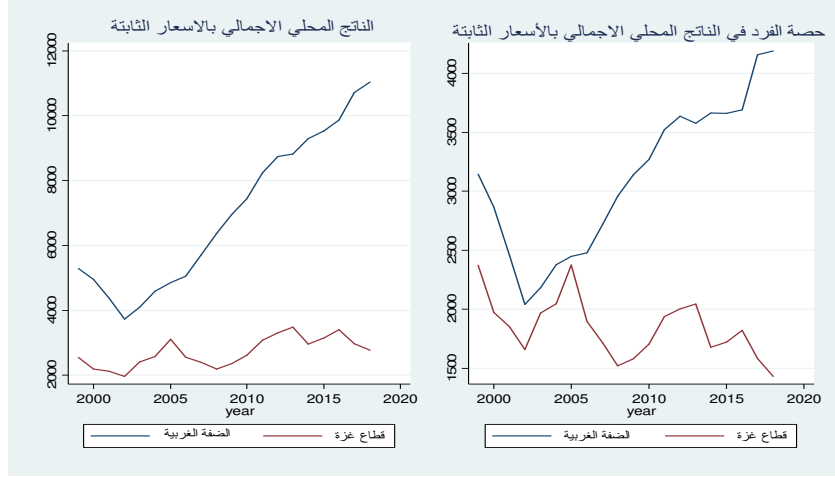
- (1) ما هو تأثير هجرة العقول على الظروف الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة؟
- (2) ما الذي يمكن عمله سياساتياً للتعامل مع هذه المسألة في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي؟

<sup>3</sup> <https://www.haaretz.com/middle-east-news/palestinians/premium-35-000-palestinians-left-gaza-in-2018-hamas-blocking-doctors-from-leaving-1.7254747>

<sup>4</sup> <https://www.ynetnews.com/articles/0.7340.L-5446415.00.html>

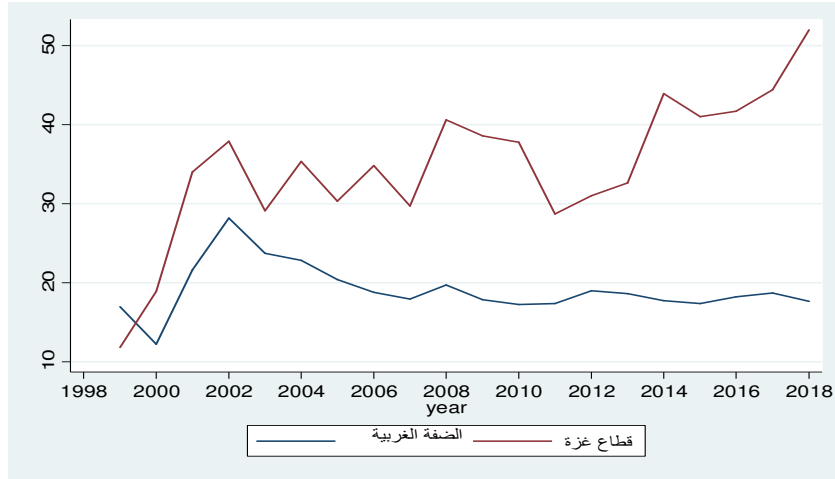
## الملحق

شكل (1): التغير في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة: 1999-2018



مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

شكل (2): التغير في معدل البطالة للضفة الغربية وقطاع غزة: 1999-2018



مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني